



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والخمسون

(٦ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ٢٠١١)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والستون

الملحق رقم ١٦

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والستون
الملحق رقم ١٦

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والخمسون
(٦ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ٢٠١١)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٧	الأول - تنظيم الدورة
٧	ألف - جدول الأعمال
٨	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٩	جيم - المشاركون
١١	دال - الوثائق
١١	هاء - اعتماد تقرير اللجنة
١٢	الثاني - المسائل البرنامجية
١٢	ألف - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣
٢٤	باء - التقييم
٢٤	١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/66/71)
٢٧	٢ - التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٢٩	٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني
٣٢	الثالث - مسائل التنسيق
٣٢	ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١
٣٦	باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٢	الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة
	المرفقات
٤٥	الأول - جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجنة
٤٦	الثاني - الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية والخمسين

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ ودورتها الموضوعية في الفترة من ٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة. وقد عقدت اللجنة ما مجموعه ٢٠ جلسة وأجرت ما يقارب ٢٠ جلسة مشاورات غير رسمية.

٢ - وفي جلستها الثانية، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، أعربت عدة وفود عن قلقها للتأخيرات والصعوبات التي واجهتها بعض الدول الأعضاء في الحصول على تأشيرات الدخول من البلد المضيف. وذكرت اللجنة بقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٥ الذي أيدت فيه الجمعية استنتاجات وتوصيات اللجنة بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الواردة في الفرع ألف من الفصل الثاني، من تقريرها عن أعمال دورتها الخمسين (A/65/16). وذكرت اللجنة على وجه الخصوص بتوصيتها، في إطار البرنامج ٦، الشؤون القانونية، فيما يتعلق بالالتزام القانوني للبلد المضيف بمنح تأشيرات دخول لمسؤولي الدول الأعضاء الذين يحضرون اجتماعات الأمم المتحدة.

ألف - جدول الأعمال

٣ - يرد جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى)، في المرفق الأول من هذا التقرير.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٤ - وُجّه انتباه اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، إلى مذكرة من الأمانة العامة (E/AC.51/2011/L.2) تتضمن معلومات تفيد بأنه التقارير ذات الصلة لوحدة التفتيش المشتركة غير متاحة لكي تنظر فيها اللجنة. وأبلغت اللجنة كذلك، في جلستها الثانية، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، بأن التقارير ذات الصلة لوحدة التفتيش المشتركة غير متاحة للدورة الحادية والخمسين.

٥ - وخلال المناقشة، أشير إلى أن اللجنة أيضا لم تتلق في دورتها الخمسين، أي تقرير لوحدة التفتيش المشتركة بشأن البرامج الاقتصادية والاجتماعية وبرامج حقوق الإنسان لمنظومة الأمم المتحدة، وفقا للفقرة ٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨

(د-٦٠). وأشير كذلك، في هذا الصدد، إلى أن من الولايات الرئيسية للجنة مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على التنسيق.

٦ - وأعربت اللجنة عن قلقها لغياب تقارير وحدة التفتيش المشتركة، وهو ما لا يتفق مع التوصية التي اعتمدها في دورتها السابعة والأربعين وأيدتها الجمعية العامة بقرارها ٢٢٤/٦٢، الذي سلم بضرورة تعزيز الحوار بين لجنة البرنامج والتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة بشأن مسائل التنسيق (A/62/16، الفقرة ١٥٣).

٧ - وأكدت اللجنة أيضا التوصيات التي اعتمدها في دورتها التاسعة والأربعين وأيدتها الجمعية العامة بقرارها ٢٢٩/٦٤، بشأن ضرورة تعزيز دورها التنسيق عن طريق تحسين التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة، في جملة كيانات أخرى للأمم المتحدة، من أجل زيادة كفاءة التخطيط ومنع الازدواجية في الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة، لم يتم تنفيذها بالكامل.

٨ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تحت وحدة التفتيش المشتركة على تكثيف جهودها لكي تقدم إلى اللجنة التقارير ذات الصلة بوظيفة اللجنة، واطعة في اعتبارها الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) من الفقرة ٤ من المادة ١١ النظام الأساسي للوحدة.

برنامج العمل

٩ - وجهت اللجنة الانتباه، في جلستها الثانية المعقودة، في ٦ حزيران/يونيه، إلى مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة الوثائق (E/AC.51/2011/L.1/Rev.1) التي تورد قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

١٠ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها الثانية أيضا، ورقة غير رسمية تحدد برنامج عمل أولي مؤقت للدورة الحادية والخمسين. وأقرت اللجنة برنامج العمل، على أساس أن يدخل عليه المكتب تعديلات، حسب الاقتضاء، خلال الدورة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - انتخبت اللجنة، بالتركية، في جلستها الأولى المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، غاستون لاسارتي (أوروغواي) رئيسا للجنة في دورتها الحادية والخمسين.

١٢ - وفي الجلسة ذاتها، انتخبت اللجنة بالتركية عضوي المكتب التاليين للدورة الحادية والخمسين: نائب الرئيس: تشول - جو بارك (جمهورية كوريا)؛ والمقرر: فلاديمير بافلوفيتش (بيلاروس).

- ١٣ - وفي جلستها الثانية، انتخبت اللجنة، بالتزكية، عضوي المكتب التاليين للدورة الحادية والخمسين: نائباً الرئيس: فيليكس أ. داتووي (نيجيريا) وإيزي يانوكا (إسرائيل).
- ١٤ - وفي جلستها الثانية أيضاً، أبلغت اللجنة بأن فلاديمير بافلوفيتش (بيلاروس)، الذي انتخب مقرراً للجنة البرنامج والتنسيق للدورة الحادية والخمسين، لن يتمكن من حضور الدورة، وقد طلب وضع الترتيبات الضرورية لتعويضه.
- ١٥ - وفي جلستها السابعة، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة، بالتزكية، إيغور كراسنوف (بيلاروس) مقرراً للجنة.
- ١٦ - وأعضاء مكتب الدورة الحادية والخمسين للجنة هم كالتالي:
- الرئيس:

غاستون لاسارتي (أوروغواي)

نواب الرئيس:

إيزي يانوكا (إسرائيل)

شول - جو بارك (جمهورية كوريا)

فيليكس أ. داتووي (نيجيريا)

المقرر:

إيغور كراسنوف (بيلاروس)

جيم - المشاركون

١٧ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الجزائر	الاتحاد الروسي
جزر القمر	الأرجنتين
جمهورية أفريقيا الوسطى	أرمينيا
جمهورية كوريا	إريتريا
جنوب أفريقيا	إسبانيا
الصين	إسرائيل

أنتيغوا وبربودا	غينيا
أوروغواي	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛
أوكرانيا	كازاخستان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كوبا
إيطاليا	ناميبيا
باكستان	نيجيريا
البرازيل	هايتي
بنن	الهند
بيلاروس	

١٨ - ومثل مراقبون الدول الأعضاء التالية في الأمم المتحدة:

جمهورية تنزانيا المتحدة	المكسيك
السنغال	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
سويسرا	النمسا
فرنسا	نيكاراغوا
كينيا	الولايات المتحدة الأمريكية
مصر	اليابان
المغرب	

١٩ - ومثل مراقب المنظمة الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأوروبي

٢٠ - وحضر ممثلون عن الصناديق والبرامج التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢١ - وحضر الدورة أيضا وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، والأمين العام المساعد والمراقب المالي، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات؛ والأمين العام المساعد ونائب المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وأمين مجلس

الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والأمن العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وغيرهم من كبار مسؤولي الأمانة العامة.

دال - الوثائق

٢٢ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية والخمسين في المرفق الثاني من هذا التقرير.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

٢٣ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في ١ تموز/يوليه ٢٠١١، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2011/L.4 والإضافات من ١ إلى ٦).

٢٤ - واعتمدت اللجنة في الجلسة نفسها مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين (E/AC.51/2011/L.4 و Add.1-6).

٢٥ - وقبل اختتام الدورة، أدلى ببيانات ممثلو كل من الأرجنتين والجزائر وجنوب أفريقيا وبيلاروس.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٢٦ - نظرت اللجنة في جلساتها السابعة والثامنة والتاسعة المعقودة في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/82). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً الإطار الاستراتيجي لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6/Rev.1) والأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6) (الأبواب ٣ و ١٥ و ١٧ و ٢٢)).

٢٧ - وعرض ممثلو الأمين العام التقرير الموحد وردوا على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٨ - أعرب عن الارتياح عموماً لطريقة عرض التقرير الذي يوفر التوجيه للتخطيط الاستراتيجي والميزنة والإدارة والمساءلة في المنظمة.

٢٩ - كما أعرب عن رأي مفاده أن هناك عدداً من أوجه عدم الاتساق في الأطر الاستراتيجية الواردة في ملازم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في الأبواب التالية: ١٤ (البيئة)، و ٢٦ (اللاجئون الفلسطينيون)، و ٣٠ (مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وذلك عند مقارنتها بالإطار الاستراتيجي المعتمد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بصيغته الواردة في الوثيقة A/65/6/Rev.1. وأفيدت للجنة بأن خطوات اتخذت لتسوية هذا الأمر.

٣٠ - التمس تقديم إيضاح لأسباب عدم اشتمال التقرير الموحد للأمين العام المعد عن التغييرات في الخطة البرنامجية لفترة السنتين على نحو ما وردت في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على التغييرات البرنامجية المتعلقة بالباب ١٦ (المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية) والناجمة عن التقديرات المنقحة المنبثقة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٠ وفقاً لما اعتمد في إطار الجزء سابعا من قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٥٩.

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

البرنامج الفرعي ١٠

مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

المناقشة

٣١ - لاحظت وفود بأنه ليس من الواضح ما إذا كانت الأهداف المرجوة لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تقع تحت مسؤولية إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية التي أنشئ المكتب في إطارها.

٣٢ - وفي حين أعرب عن التقدير لإنشاء المكتب باعتباره خطوة إيجابية وهامة، فقد أعرب أيضاً عن رأي مفاده أن المكتب يجب ألا يتجاهل طائفة الأنشطة الأخرى غير عمليات حفظ السلام، مثل بناء السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها. وأعرب عن القلق لأن القضايا ذات الصلة بالتنمية لا تنعكس بشكل واف في الإطار الاستراتيجي للمكتب.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات التي أدخلت على سرد البرنامج ٢، الشؤون السياسية المبينة في البرنامج الفرعي ١٠، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد للأمين العام (A/66/82)، رهناً بالتعديل التالي:

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (ج)، تضاف العبارة التالية: "في أفريقيا".

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

المناقشة

٣٤ - أعرب عن التقدير والدعم للبرنامج الفرعي قيد النظر، وطريقة عرضه وتوجهه العام وأهدافه وبرامجه الفرعية. وجرى التشديد على ما يُضطلع به في إطار هذا البرنامج الفرعي من دور هام وجهود كبيرة في مجالات التركيز الرئيسية. وأعرب عن الدعم للعمل المعياري والتنفيذي الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣٥ - كما أعرب عن رأي مفاده أن هذا البرنامج الفرعي ينبغي أن يلتزم بمبدأ الشمولية أثناء تأدية عمله. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه ينبغي تقديم الدعم للدول الأعضاء على الصعيد الوطني بناء على طلبها؛ وينبغي أن تضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعملها بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى لتفادي ازدواجية العمل، وينبغي لدى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء معالجة جميع المسائل الجنسانية ذات الصلة. وارتئي كذلك أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن تتعاون في مجالي السلام والأمن مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وأعرب عن رأي آخر مفاده أنه ينبغي وضع الإطار الاستراتيجي للبرنامج مع المراعاة التامة للولايات الصادرة عن الهيئات التشريعية وبما يتسق مع خطته الاستراتيجية.

٣٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن الأمانة العامة للأمم المتحدة ينبغي أن تواصل جهودها لتحقيق المساواة بين الجنسين في عملية استقدام موظفيها. وأعرب عن الدعم لمعالجة القضايا الجنسانية بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية، وللاستثمار في التعليم باعتباره عنصراً رئيسياً في تمكين المرأة، ولتعزيز أنشطة بناء القدرات.

٣٧ - وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه ينبغي إدراج القرارات الصادرة عن لجنة وضع المرأة واستنتاجاتها المتفق عليها في قائمة الولايات التشريعية ضمن الأطر الاستراتيجية المقترحة مستقبلاً.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التعديلات التي أدخلت على سرد البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٢، القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد للأمين العام (A/66/82)، رهناً بالتعديلات التالية:

الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

(أ) الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية

هدف المنظمة

يستعاض عن نص الهدف بالنص التالي:

”تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها، بما في ذلك تمتعها الكامل بحقوق الإنسان“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف في نهاية الإنجاز المتوقع (أ) العبارة التالية: ”وتعزيز الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة وضع المرأة“.

يُنقح نص الإنجاز المتوقع (ج) ليصبح كالتالي:

”(ج) تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ الأولويات الوطنية والأولويات المتفق عليها دولياً في مجال المساواة بين الجنسين، بناء على طلب هذه الدول“.

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '١' بما يلي:

”(أ) '١' ازدياد عدد أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى دعم مشاركة الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لجنة وضع المرأة، ويشمل ذلك تقديم المساعدة لإعداد التقارير بشأن الإجراءات المتخذة في مجالات ذات صلة بالموضوع ذي الأولوية للجنة“.

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '٢' بما يلي:

"(أ) '١' نسبة الوثائق المطلوبة التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المواعيد المحددة لكي تنظر فيها لجنة وضع المرأة عملاً بالقواعد والأنظمة ذات الصلة في ما يتعلق بإصدار الوثائق".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) '١' بما يلي:

"(ب) '١' عدد مبادرات كيانات الأمم المتحدة التي تدرج المنظورات الجنسانية في سياساتها وبرامجها ومشاريعها، والتي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة".

ينقح مؤشر الإنجاز (ب) '٢' ليصبح كالآتي:

"(ب) '٢' عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتطبق مؤشرات الأداء بشأن المساواة بين الجنسين في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية".

يستعاض عن مؤشر الأداء (ب) '٣' بما يلي:

"(ب) '٣' عدد التدابير في مجال السياسات المتعلقة بالموارد البشرية التي تدعو إليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة و/أو تقدم لها المساعدة في الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تدرج المنظورات الجنسانية عند اضطلاعها بالتنفيذ".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) '١' بما يلي:

"(ج) '١' عدد الأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاجتذاب التبرعات من أجل دعم تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها".

(ب) الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج

هدف المنظمة

يستعاض عن نص الهدف بما يلي:

"تعزيز القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات منها التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، بطرق

منها قيادة وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في هذه المجالات وتعزيز مساءلتها فيها.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:

”(ب) تحسين الدعم المقدم في مجال السياسات من أجل تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن“.

يستعاض في الإنجاز المتوقع (ج) عن عبارة ”تعزيز الالتزام من جانب البلدان بالقضاء على“ بما يلي:

”تعزيز الدعم الدولي للجهود التي تسهم في القضاء على“.

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (د) بما يلي:

”(د) تحسين قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم الدعم بفعالية، بناء على طلب الدول الأعضاء، للآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤسسات تقديم الخدمات، ومنظمات المجتمع المدني، بغية الدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحماية حقوق الإنسان الواجبة لها“.

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (و) بما يلي:

”(و) تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على قيادة وتنسيق ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم إلى الدول الأعضاء على الصعيد القطري للوفاء بالتزاماتها الوطنية بإلغاء التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين“.

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح (أ) ١٠ ويستعاض عن نصه بما يلي:

”(أ) ١٠ زيادة عدد السياسات والإجراءات التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة و/أو تقدم لها الدعم، بناء على طلب الدول الأعضاء، على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ منهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“.

يضاف مؤشر جديد للإنجاز رقمه (أ) '٢' ونصه كما يلي:

"(أ) '٢' عدد الأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف إدماج المنظورات الجنسانية في قرارات ومقررات اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي:

"(ب) عدد الأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكي تدعم المبادرات التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة في ما يتصل بتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن".

يستعاض في مؤشر الإنجاز (ج) '١' عن عبارة "عدد البلدان" بالنص التالي:

"عدد المبادرات التي تقوم بها البلدان، بناء على طلبها، وتدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) '٢' بما يلي:

"(ج) '٢' عدد البلدان التي تطلب المساعدة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في استكمال ميزانيتها المراعية للاعتبارات الجنسانية".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (د) '١' بما يلي:

"(د) '١' عدد الأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما يتصل بتعزيز تنمية القدرات المقدمة، بناء على طلب الدول الأعضاء، إلى الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤسسات تقديم الخدمات ومنظمات المجتمع المدني".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (د) '٢' بما يلي:

"(د) '٢' عدد الأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل دعم البلدان، بناء على طلبها، بهدف زيادة توافر بياناتها الوطنية المصنفة حسب نوع الجنس".

يستعاض في مؤشر الإنجاز (هـ) عن عبارة "مبلغ الأموال المؤمنة عن طريق" بعبارة

”عدد الأنشطة التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل حشد الموارد من“.

يُنقح نص مؤشر الإنجاز (و) ١٠ على النحو التالي:

”(و) ١٠ عدد برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري التي توضع وتنفذ بمشاركة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة و/أو بمساعدتها“.

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (و) ٢٠ بالنص التالي:

”(و) ٢٠ عدد آليات الأمم المتحدة التنسيقية المعنية بالمساواة بين الجنسين والتي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو تشارك في قيادتها“.

الاستراتيجية

يستعاض عن الجملة الثانية من الفقرة ٢٠ بما يلي:

”وسيتأتى تحقيق الهدف من تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها؛ وتعزيز الاتساق بين الدعم المعياري المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية العالمية والمشورة التقنية والمواضيعية المقدمة إلى الشركاء الوطنيين على الصعيد القطري؛ وقيادة وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها، وتشجيع المساءلة عن ذلك في المنظومة“.

يستعاض عن الفقرة ٢١ بالنص التالي:

”٢١ - ومجالات التركيز الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي:

(أ) توسيع دور المرأة في القيادة وتعزيز مشاركتها في جميع قطاعات المجتمع، وكذلك في أنشطة المساعدة الإنسانية؛ (ب) منع العنف الموجه ضد النساء والفتيات، وتوسيع نطاق حصوهن على خدمات التصدي للعنف من أجل تمكين البلدان من حماية النساء والفتيات وتشجيع دور الرجال والفتيان في منع العنف الموجه ضد النساء والفتيات والقضاء عليه؛ (ج) تعزيز إنفاذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن من خلال التشجيع على مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة كاملة ومتساوية في منع النزاعات وتسويتها، وعمليات السلام؛ (د) تعزيز سبل التمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك في سياق الأزمات العالمية في الاقتصاد والغذاء وكذلك الكوارث الطبيعية وغيرها من التحديات، من خلال العمل مع الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة لضمان

الإعمال الكامل لحقوق المرأة الاقتصادية، وتعزيز حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والحماية الاجتماعية على نحو كامل ومتساو؛ (هـ) مساعدة البلدان، بناء على طلبها، على تعزيز مراعاة الخطط والميزانيات للمساواة بين الجنسين على جميع المستويات، من خلال التعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

الولايات التشريعية

يستعاض عن قائمة الولايات التشريعية بالقائمة التالية:

قرارات الجمعية العامة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٨٠/٣٤
المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٤٢/٥٠
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان بيجين ومنهاج العمل	٢٠٣/٥٠
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٤/٥٤
اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة	١٣٤/٥٤
الإعلان السياسي	د-٢/٢٣
الإجراءات والمبادرات الأخرى الكفيلة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين	د-٣/٢٣
إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة	١٦٤/٥٩
نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
العنف ضد العاملات المهاجرات	١٣٩/٦٤
تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية	١٤٠/٦٤
دور المرأة في التنمية	٢١٧/٦٤
الاتساق على نطاق المنظومة	٢٨٩/٦٤
الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	١/٦٥
تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة	١٨٧/٦٥
اليوم الدولي للأرامل	١٨٩/٦٥

الاتجار بالنساء والفتيات	١٩٠/٦٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٩١/٦٥
المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	٢٥٩/٦٥

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرسائل المتعلقة بوضع المرأة (٥-د)	٧٦
تقرير لجنة وضع المرأة (الدورة الرابعة)	٣٠٤ (د-١١)
الرسائل المتعلقة بوضع المرأة	١٩/١٩٩٢
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٦/١٩٩٦
العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	٣١/١٩٩٦
تمكين لجنة وضع المرأة من مواصلة الاضطلاع بولايتها	٢٥٧/١٩٩٩
إعلان من لجنة وضع المرأة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٢٣٢/٢٠٠٥
تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل	٩/٢٠٠٦
تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل	١٥/٢٠٠٩
الفريق العامل المعني بالرسائل المتعلقة بوضع المرأة التابع للجنة وضع المرأة	١٦/٢٠٠٩
حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها	٦/٢٠١٠
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	٢٩/٢٠١٠

استنتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليه والإعلان الوزاري

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها	٢/١٩٩٧
الإعلان الوزاري بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٠)	
(انظر A/65/3/Rev.1)	

قرارات مجلس الأمن

المرأة والسلام والأمن	١٣٢٥ (٢٠٠٠)
المرأة والسلام والأمن	١٨٢٠ (٢٠٠٨)
المرأة والسلام والأمن	١٨٨٨ (٢٠٠٩)
المرأة والسلام والأمن	١٨٨٩ (٢٠٠٩)
المرأة والسلام والأمن	١٩٦٠ (٢٠١٠)

الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١^(١)

يستعاض عن الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بالصيغة التي عدلتها اللجنة تحت العنوان "الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣" أعلاه.

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

البرنامج الفرعي ٣

التعاون الإقليمي والتقني

المناقشة

٣٩ - طلب توضيح بشأن سبب تغيير مؤشر الإنجاز (د) المتعلق بالإنجاز المتوقع (د) في إطار البرنامج الفرعي ٣، التعاون الإقليمي والتقني لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤٠ - بشأن التوصية بتغيير مؤشر الإنجاز (د) للإنجاز المتوقع (د) في إطار البرنامج الفرعي ٣، التعاون الإقليمي والتقني، شدد بعض الوفود على ضرورة وجود بيانات إحصائية وطنية دقيقة وموثوقة باعتبارها أداة رئيسية لتنفيذ مجالات التركيز الموضوعية الخمسة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) على الصعيدين القطري والإقليمي.

(١) تُقح الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢ عملاً بالفقرة ١٠ من الجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥.

الاستنتاجات والتوصيات

٤١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات التي أدخلت على سرد البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية المبينة في البرنامج الفرعي ٣، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد للأمين العام (A/66/82).

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة النزاعات والتنمية

المناقشة

٤٢ - في إطار البرنامج الفرعي ٦، النهوض بالمرأة، طُلب توضيح بشأن أسباب التغييرات المقترحة وخلفيتها وبالأخص ما يتصل بالعلاقة مع الكيان المنشأ حديثاً، وهو هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٣ - في إطار البرنامج الفرعي ٧، تخفيف حدة النزاعات والتنمية، طُرح سؤال في ما يتعلق بالمساهمة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لدولها الأعضاء في ما يتعلق بالبلدان التي تمر بأزمات والتي تعاني من حالات نزاع.

٤٤ - أبلغت اللجنة بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠١١ و ٤/٢٠١١ المؤرخين ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ وأحاطت علماً بهما.

٤٥ - شدد بعض الوفود على أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لخصوصية الولايات والمهام المنوطة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في المنطقة، ولعدم تداخلها.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات التي أدخلت على سرد البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا المبينة في البرنامجين الفرعيين ٦ و ٧، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد للأمين العام (A/66/82).

باء - التقييم

١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/66/71)

٤٧ - نظرت اللجنة في جلستها السادسة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/66/71).

٤٨ - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، ورد على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٤٩ - أعربت الوفود عن تقديرها لإزاء التقرير إذ مكّنها من فهم كيفية تنفيذ برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقييمها. ولاحظت الوفود أيضاً أن التقرير كان شاملاً وقطع شوطاً طويلاً في تنشيط عمليات التقييم في الأمانة العامة. وأعربت الوفود كذلك عن تأييدها لوظيفة التقييم، مشيرةً إلى أهميتها على صعيد التفكير في العمل وتحسينه. وذكرت أن التقييم وظيفة أساسية للغاية في إدارة أي منظمة، والأمم المتحدة لا تشذ عن هذه القاعدة. وتوجّهت الوفود بالشكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإلى الوحدات التنفيذية في الإدارات على أنشطة التقييم المنفذة.

٥٠ - ولاحظت الوفود أن التقييمات توفر مدخلا من مدخلات ترشيد صنع القرارات فيما يتعلق بالتخطيط للبرامج وتصميمها وزيادة فعاليتها وكفاءتها. وأعربت الوفود عن تقديرها للدور النشط الذي يضطلع به المكتب في تعزيز المساءلة، ورحّبت بالتدابير التي اتخذها المكتب بهدف تحسين أنشطة التقييم الذاتي التي يقوم بها.

٥١ - ولاحظت الوفود أن جودة التقييمات الذاتية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ "مُرضية" عموماً، وإن كانت هذه الجودة تتباين كثيراً من تقييم إلى آخر. وأعربت عن قلقها إزاء التقارير التسعة عن ستة برامج التي صُنفت على أنها "غير مُرضية". وعلاوة على ذلك، طلبت توضيحاً عن الأسباب التي أدت إلى تلك التصنيفات، وعن التدابير التصحيحية المتخذة بهذا الصدد.

٥٢ - وأعربت وفود عدة عن قلقها إزاء حذف الإنجاز المتوقع "إجراء تقييم ذاتي فعال ومنتظم لجميع البرامج والبرامج الفرعية" من اتفاقات كبار المديرين المبرمة مع الأمين العام عام ٢٠١٠، وطلبت توضيحاً لهذا الإجراء. وشددت الوفود على أنه ينبغي القبول تماماً بالتقييم الذاتي بوصفه وظيفة من وظائف الإدارة.

٥٣ - وأشارت الوفود بوجه خاص إلى الملاحظة الواردة في التقرير بأن موظفي الإدارة كثيراً ما يبدون غير مطلّعين على واجباتهم بشأن التقييم الذاتي. وأبدي رأي مفاده أن اللجنة يجب أن تُصر على وجود التزام ثابت لدى جميع الموظفين بإجراء التقييم. وشددت الوفود أيضاً على أهمية أن يكون القائمون بالتقييم مدرّبين تدريباً جيداً، وطلبت توضيحاً بشأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في إجراء التقييمات.

٥٤ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها كذلك إزاء خفض مقدار الموارد المخصصة لأنشطة الرصد والتقييم في موارد البرنامج في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ورأت أن من شأن ذلك أن يؤثر في جودة أنشطة التقييم. وأبدي رأي مفاده أنه ينبغي للأمانة العامة أن تولي أهمية كبيرة بوظيفة التقييم، وأن تقدم توصيات وفقاً لذلك. وأشارت وفود أخرى إلى أن النقص في الموارد، على النحو المشار إليه في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بدا عشوائياً، وليس هو، فيما يبدو، العقبة الرئيسية أمام إجراء التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، أعرب عن القلق إزاء قيام مسؤولي الاتصال بتحديد عناصر من ثقافة التقييم باعتبارها بين العقوبات الكبرى الثلاث التي واجهتها البرامج في إدارة وإجراء عمليات التقييم الذاتي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/66/71، الفقرة ٥١)، ولوحظ أن ٥٦ في المائة من مسؤولي الاتصال أفادوا بأن عدم كفاية الموارد المالية هو أكبر عائق واجهته برامجهم (A/66/71، الفقرة ٤٥).

٥٦ - وفيما يتعلق بالفقرتين ٦ و ٧١ (هـ) من التقرير اللتين جاء فيهما أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد استعان بالخبرات الخارجية للاضطلاع، بتقييم مدى جودة عينة من تقييمات عمل الإدارات، وإعداد تقاريره الخاصة المتعلقة بالتقييم والتفتيش في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء استعانة المكتب بخبراء استشاريين خارجيين لأداء هذا النوع من العمل. وطلب مزيد من التوضيح بشأن ما إذا كان ذلك ممارسة متبعة بانتظام في وحدات تقييم البرامج في إطار تقييم عملها، في حين أن في وسع وحدة التفتيش المشتركة، أو مجلس مراجعي الحسابات، الاضطلاع بتلك المهمة.

٥٧ - وفي معرض الإشارة بوجه الخصوص إلى الفقرة ٤٣ من التقرير، شددت اللجنة، على أهمية كفاية الموارد المالية والموارد من الموظفين، وكذلك كفاية كفاءات وتقديم الدعم من القيادات من أجل كفاية وجود القدرات الكافية لأداء التقييم على المستوى المركزي ومستوى البرامج والبرامج الفرعية في جميع أجزاء الأمانة العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٨ - أكدت اللجنة أن التقييم هو وظيفة رئيسية من وظائف اعتماد القرارات المتعلقة بالميزانية، على اعتبار أنه ليس فقط يساعد على تحسين تصميم البرامج وتنفيذها وصوغ التوجيهات المتعلقة بالسياسات، وإنما يسهم أيضاً في توفير الشفافية، وفي فعالية تنفيذ الولايات الحكومية الدولية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد. وفي الوقت نفسه، فهو يتيح للدول الأعضاء متابعة نتائج البرامج بطريقة منهجية.

٥٩ - وشددت اللجنة على أهمية الدور الذي يمكن وينبغي لها أن تضطلع به في التقييم برغم اعترافها بمسؤولياتها الرئيسية عن مهام التنسيق والبرمجة.

٦٠ - وأشارت اللجنة إلى أن فعالية التقييم تتوقف، في جملة أمور، على مدى جودة مؤشرات الإدارة. وكررت بالتالي الحاجة إلى تحسين صوغ النتائج المنشودة، فضلاً عن الجوانب النوعية من المؤشرات، مع مراعاة ضرورة أن تكون تلك المؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ومعتبرة ومحددة المدة.

٦١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة في الهيئات المختصة وعلى المستويات المناسبة تستهدف كفاية أن يحقق التقييم أكبر أثر ممكن في التخطيط الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة على الأمدين المتوسط والطويل.

٦٢ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تركيز تقارير التقييم الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية على آثار البرامج والنتائج المحققة، من خلال القيام بتحسين منهجية إجراء التقييمات، وبوجه خاص، كفاية الانتظام في متابعة التقدم المحرز، وتقديم استنتاجات أكثر شمولاً.

٦٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل اتباع مكتب خدمات الرقابة الداخلية نهجاً أكثر انتظاماً في تقييم الأنشطة، وأن يعمل المكتب أيضاً على تحسين استغلال أوجه التكامل والتآزر بين جميع الأنشطة، وتعزيز التنسيق بين جميع

الإدارات ذات الصلة، بغية رفع مستوى فعالية نتائج التقييم، واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة أكبر.

٦٤ - وشددت اللجنة على أن الكفاءات المتوازنة بالشكل المناسب، والالتزام القوي من جانب الموظفين على جميع المستويات الإدارية، بما يشمل الدعم المقدم من القيادة العليا، وتوفير ما يكفي من الموارد المالية والموارد من الموظفين، كلها عناصر رئيسية ضرورية لكفالة إجراء أنشطة التقييم بالشكل الملائم في الأمانة العامة.

٦٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستفيد بشكل أفضل من الخبرات الداخلية لدى إجراء التقييمات في مختلف الكيانات التابعة للأمانة العامة، ولا سيما الخبرات التي تراكمت لدى هيئات الإشراف الداخلية والخارجية.

٦٦ - واختارت اللجنة تقييم برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كي تنظر فيها خلال دورتها الثالثة والخمسين عام ٢٠١٣، كما اختارت التقييم المواضيعي لنظام العدل الداخلي في الأمانة العامة كي تنظر فيه الهيئة الحكومية الدولية ذات الصلة.

٢ - التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٦٧ - في الجلسة الثالثة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الإدارة) (E/AC.51/2011/2).

٦٨ - وقدم المدير بالنيابة لشعبة التفتيش والتقييم التابعة للمكتب التقرير، وأجاب ممثلو المكتب والإدارة على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٦٩ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير ولاحظت أهمية كونه أول تقييم للإدارة ككل منذ إعادة تنظيمها في عام ١٩٩٧. وأكدت أيضا أهمية عمل الإدارة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفيرها الدعم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعمليات حكومية دولية أخرى وإسهاماتها في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، من بين وظائفها الأخرى الكثيرة.

٧٠ - وأعربت وفود عديدة عن قلق إزاء جوانب من المنهجية المستخدمة من أجل الوصول إلى خلاصات التقرير، مشيرة إلى مستويات الرد المتدنية المتعلقة بالدراسات الاستقصائية الخاصة بالدول الأعضاء والموظفين والعدد المحدود من المنشورات التي استعرضها فريق الخبراء. وكرد على ذلك، أقر المكتب بالتحديات التي وُجِعت في بلوغ معدلات رد عالية في دراساته الاستقصائية، وأوضح أنه نظرا لأنه جمع البيانات من مصادر متعددة، لم تكن أية نتيجة من نتائج التقرير مبنية على مصدر واحد. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكر في تفسير هذا الأمر أن المنشورات سبق اختيارها بالتشاور مع الإدارة على أنها تمثل منشوراتها الرئيسية وعلى أن البيانات المتعلقة بنوعية وفائدة المنشورات سبق الحصول عليها من دراسة استقصائية واسعة لذوي الشأن في الإدارة.

٧١ - وطلب تفسير حول المسألة المطروحة على اللجنة، كما يظهر في التقرير، بشأن تقييم وجاهة وضع وظيفة "الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات" داخل المكتب التنفيذي للأمين العام وليس داخل الإدارة. فأجاب المكتب أن الأمين العام المساعد مسؤول حاليا عن مسائل التنسيق على نطاق الأمانة العامة الواسع وليس عن أمور التنسيق المتعلقة بالإدارة، وهو ما سبق للقيادة العليا للإدارة أن وصفته بأنه تحد. فالأمين العام المساعد يمثل الأمانة العامة كلها في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وعليه، فإن وضع الوظيفة في مكتب الأمين العام يكون أكثر ملاءمة ويسهم أيضا في بسط سلطة الأمين العام على مسائل التنسيق المتعلقة بالأمانة العامة.

٧٢ - وكانت هناك استفسارات بشأن بعض نتائج التقرير حول تباين درجات حضور الإدارة والمستوى المنخفض نسبيا للموارد المخصصة لها. واتفق عدد من الوفود مع نتائج التقرير المتعلقة بالتحديات المرتبطة بموضوع حضور الإدارة، مثلا دورها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقبل. وفي ما يتعلق بتخصيص الموارد، أعرب عن الرأي الذي مفاده أن المزيد من الدعم يجب توفيره للعمل المتعلق بالتنمية. وطُرحت أسئلة أيضا في ما يتعلق بتعميم مسائل حقوق الإنسان في أعمال الإدارة، مع الإشارة بشكل خاص إلى أن ذلك لا يشكل جزءا من ولايتها.

٧٣ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإدارة يجب أن تنتظر إجراء اللجنة مداولاها بشأن توصيات التقييم قبل الشروع في تنفيذها.

الاستنتاجات والتوصيات

٧٤ - أشارت اللجنة إلى أهمية الدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إطار قاعدة التنمية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سلطت الضوء على الدعم القيم الذي توفره الإدارة لعملية صنع القرارات الحكومية الدولية والنظام الإحصائي العالمي، وكذلك أثره على التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الضرورية لتمكين الإدارة من تحسين محور تركيزها الاستراتيجي، ومواصلة عملها في مجال التخطيط الذي بدأت في القيام به، من خلال تحديد أوضح لأولوياتها وأنشطتها الفائقة الأهمية. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن الإدارة تحتاج لأن توضح بشكل أكبر دورها المحدد في أعمال بناء القدرات، مع مراعاة الحاجة لتنشيط التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الموجود مقرها في الميدان.

٧٦ - وأحاطت اللجنة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأوصت الجمعية العامة بأن توافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٧٦ إلى ٨٠ من التقرير.

٧٧ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الأسئلة المطروحة في تقرير المكتب في ما يتعلق بتنسيب الوظائف ومسمياتها، وهو ما يتجاهل ولايات الجمعية العامة ذات الصلة، وبصفة خاصة أحكام قرارها ٢٦٩/٥٨ المتعلق بدوري لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة في عملية الميزانية.

٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني

٧٨ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني (E/AC.51/2011/3).

٧٩ - وقدم التقرير المدير بالنيابة لشعبة التفتيش والتقييم التابعة للمكتب، وردّ على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٨٠ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير وأكدت أن البعثات السياسية الخاصة تكتسب أهمية حاسمة لعمل المنظمة في مجال دعم الأمن والسلم. ولاحظ بعض الوفود، بقلق، أن عدد تلك البعثات قد تزايد، وأن تكاليفها تبلغ حاليا نسبة ٣٠ في المائة من الميزانية العادية. وأكدت الوفود أيضا أن الرقابة الاستراتيجية لا تزال تشكل المسؤولية الرئيسية التي تضطلع بها الدول الأعضاء.

٨١ - وأشادت الوفود بنجاح تنفيذ ثلاث توصيات من أصل التوصيات الأربع التي أيدتها اللجنة. وأشارت وفود إلى أنه في حين أن تقرير المكتب يقر بامتثال إدارة الشؤون السياسية لوضع مبادئ توجيهية، فإن هناك افتقارا للتنسيق في مجال التخطيط الاستراتيجي. وطلبت الوفود من الإدارة إلقاء مزيد من الضوء على الكيفية التي تخطط بها لمقاربة تلك المسائل والاستفاضة أيضا في شرح السبل التي ينبغي أن تتعاون بها البعثات السياسية الخاصة مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها لتجنب التكرار والمنافسة.

الاستنتاجات والتوصيات

٨٢ - أشارت اللجنة إلى الجهود المبذولة حاليا لتعزيز إدارة الشؤون السياسية، وفقا للهدف العام للبرنامج ٢، الشؤون السياسية، للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6/Rev.1)، على النحو الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٦٥، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٨٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ضمان قيام البعثات السياسية الخاصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المقيمة بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها بغية تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز فعالية عمل المنظمة وكفاءته.

٨٤ - وأحاطت اللجنة علما بالتقدم احرز في تحسين التخطيط الاستراتيجي للبعثات فيما يتعلق بتحديد وتطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بدور كل بعثة من البعثات السياسية الخاصة الميدانية ومسؤولياتها، فضلا عن تحسين التنسيق والتعاون بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني في دعم هذه البعثات.

٨٥ - ولاحظت اللجنة بقلق أن التوصية ٢ الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (E/AC.51/2008/2) والتي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٣، بناء على توصية اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين، لم تنفذ كاملة.

٨٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ضمان التنفيذ الكامل للتخطيط الاستراتيجي الشامل الذي ينص على مواءمة وثائق التخطيط مع الميزانية، في سياق عمليات الموازنة القائمة على النتائج، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وجود مؤشرات للإنجاز تكون أكثر جدوى وتحسين الربط بين أهداف البعثة وأنشطتها وإنجازاتها.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

(البند ٤ (أ))

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١

٨٧ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الرابعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (E/2011/104).

٨٨ - وعرض أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير، ورد شفويًا وكتابةً على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٨٩ - أعربت الوفود عن شكرها لأمين مجلس الرؤساء التنفيذيين إزاء العرض الذي قدمه، ورحبت بالتقرير الاستعراضي السنوي الشامل المقدم من المجلس عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وأثنت على العمل الذي اضطلع به المجلس وأركانه الثلاثة (اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) في تعزيز التنسيق بشأن مختلف المجالات داخل منظومة الأمم المتحدة.

٩٠ - وأثنت الوفود على العمل الذي اضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في ضمان تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق في مجالات من قبيل تغير المناخ والتنمية المستدامة، والأعمال التحضيرية للمؤتمرات الكبرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، والتمكين للمرأة، والحد من مخاطر الكوارث. وإضافة إلى ذلك، لاحظت الوفود التدابير التي اعتمدها المجلس لمتابعة قرارات الهيئات الحكومية الدولية المتعلقة بتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

٩١ - وأعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لتوسيع الحوار الذي يجريه مجلس الرؤساء التنفيذيين والرؤساء التنفيذيين والأجهزة الحكومية الدولية، لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحثت الوفود مجلس الرؤساء التنفيذيين على أن يواصل جهوده في هذا الصدد وكذلك جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية في قراراته والعمل الذي يقوم به لصالح الدول

الأعضاء، بما في ذلك المواءمة بين قراراته وقرارات الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

٩٢ - وفيما يتعلق بالمسائل التشغيلية، رحبت بعض الوفود بالجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف تعزيز الاتساق والفعالية والكفاءة في عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. إلا أن الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية بغية مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تظل متوافقة مع الأولويات الوطنية لدى الدول الأعضاء ومع استراتيجياتها واحتياجاتها الإنمائية. ومن المهم في هذا الصدد مراعاة الظروف والمسائل الخاصة المبينة في الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية عند مواءمة دورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية الموحدة مع العمليات الوطنية، وعدم اللجوء إلى نهج "قياس واحد يناسب الجميع".

٩٣ - وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن مفهوم "إطار التنفيذ المتكامل" المقترح ينبغي أن يناقش في المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة الرئيسية المعنية بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء عدم إبلاغها بهذا المفهوم قبل اجتماع اللجنة، والتمست إيضاحاً بشأن صياغته وكذلك الوقت الذي سيعرض فيه على الدول الأعضاء لاعتماده. وأعربت بعض الوفود عن ضرورة أن يؤدي هذا المفهوم إلى تيسير التآزر مع الأهداف الإنمائية للألفية وأن يكون متوافقاً معها.

٩٤ - ورحبت بعض الوفود بالجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف تنفيذ النتائج الرئيسية المنبثقة عن قرارات الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك الاضطلاع بالدور الرائد في تجريب مفهوم "توحيد الأداء". ووجهت مجموعة أخرى من الوفود الانتباه إلى عدم وجود نموذج واحد للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها على أرض الواقع. وأكدت الوفود من جديد دعوتها إلى الأمين العام بأن يكفل اتساق العمل الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين مع القرارات الرئيسية الصادرة عن الجمعية العامة بشأن القضايا التشغيلية التي تُعنى بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩٥ - وفيما يتعلق بالدعم المقدم إلى البلدان النامية، أحاطت عدة وفود علماً بالبيان الصادر عن مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن دعمه لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وأعربت بضعة وفود عن اهتمامها بالطريقة التي تعتزم من خلالها منظومة الأمم المتحدة

الترويج لعملية تطوير الطاقات الإنتاجية في ضوء اعتماد برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً عن العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/CONF.219/3).

٩٦ - وفيما يتعلق بالسلامة والأمن، أعرب عن رأي مفاده أن المعلومات الواردة في التقرير عابرة، وأنه ينبغي القيام بعمل في هذا الصدد تمشياً مع الجهود العامة المبذولة داخل الهيئات الحكومية الدولية بشأن إصلاح عملية إدارة السلامة والأمن. والتُّمس المزيد من المعلومات بشأن الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمعالجة هذه المسألة بأعلى درجة من الأهمية وبشأن التدابير المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لحماية الموظفين.

٩٧ - وأشير إلى قرارين اتخذتهما اللجنة في دورتها الخمسين يتعلقان بأعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين. وطلب إلى المجلس تقديم المزيد من المعلومات عن المدى الذي بلغه في تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية مشتريات منظومة الأمم المتحدة، وفي الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين المجلس وسائر الهيئات الحكومية الدولية، من قبيل لجنة الخدمة المدنية الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المعلومات بشأن وتيرة مشاركة هاتين الهيئتين في أعمال المجلس.

٩٨ - وأشارت بعض الوفود نقاطاً عن "فريق الجهات الرئيسية" الذي أنشئ تحت رعاية الأمين العام. وأعرب عن رأي مفاده أن "الفريق" ينبغي أن يركز على عمليات خلق أوجه تآزر بين مختلف خيوط السياسات لدى تقديم مشورة ورسائل موجزة ومتسقة تتعلق بالتنمية المستدامة. وأثيرت كذلك عدة نقاط تتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلى وجه التحديد، طلبت بعض الوفود أن تقوم الأمانة العامة بإعداد رد خطي يستهدف زيادة إيضاح المعلومات الواردة في الفقرة ٦١ من التقرير الاستعراضي السنوي، وكذلك حالة تنفيذ هذه المعايير وإمكانية تنفيذها بين الكيانات المشاركة، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة ومبادئها التوجيهية ذات الصلة.

٩٩ - والتمست بعض الوفود أيضاً مزيداً من الإيضاح عن سبب عرض المواضيع المتعلقة بالطاقة المستدامة والتنوع البيولوجي معاً في التقرير الاستعراضي السنوي.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٠ - أوصت اللجنة مرة أخرى بأن توجه الجمعية العامة اهتمام الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى الحاجة إلى أن يواصل المجلس العمل وفقاً لولاياته المتعلقة بتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة، وبما يتسق مع الولايات الحكومية الدولية المنوطة بالمنظمات الأعضاء فيه.

١٠١ - كما أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يقدم إلى الجمعية تقريراً عن إجراء حوار مباشر وموضوعي بين المجلس والدول الأعضاء، وفقاً للفقرة ٤ من قرارها ٢٨٩/٦٤، من أجل تعزيز شفافية المجلس وإمكانية مساءلته أمام الدول الأعضاء.

١٠٢ - وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بجهود الأمين العام بشأن إدارة التغيير، وأن تطلب إليه ضمان أن تكون بؤرة تركيز هذه الجهود فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات التي وافقت عليها الأجهزة الحكومية الدولية.

١٠٣ - ولاحظت اللجنة باهتمام الدور الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، عام ٢٠١٢، وأوصت في هذا الصدد بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم إليها تقريراً عن التحديات والفرص الماثلة أمام منظومة الأمم المتحدة نتيجة ذلك الحدث العالمي.

١٠٤ - وأكدت اللجنة من جديد توصياتها الواردة في تقاريرها عن أعمال دوراتها السابعة والأربعين (A/62/16، الفقرة ١١٤)، والثامنة والأربعين (A/63/16)، والفقرتان ٤٠٧ و ٤٠٨)، والتاسعة والأربعين (A/64/16، الفقرة ١٢٤)، والخمسين (A/65/16، الفقرة ٣٦٩)، التي ذكرت فيها أن أي معيار أو منهجية عن التقييم الشامل للمشاريع الرائدة الثمانية المتعلقة بـ "توحيد الأداء" ينبغي أن تنظر فيهما أولاً الجمعية العامة وأن توافق عليهما، وأنه ينبغي ألا يفرض دعم الأمم المتحدة للمشاريع الرائدة المتعلقة بـ "توحيد الأداء" إلى المساس بنتيجة المداولات الحكومية الدولية التي تجريها الجمعية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

١٠٥ - وأكدت اللجنة من جديد أيضاً توصيتها بأن توجه الجمعية العامة اهتمام الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الحاجة إلى أن يواصل تحسين معالجة المسألة المتعلقة بزيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء التي تجريها الأمم المتحدة.

١٠٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، بأن يكفل تنفيذ المشاريع الممولة من قبل خطة عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة وفق الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة المتعلقة

بشؤون الإدارة والميزانية وكذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2003/7).

١٠٧ - كما أوصت اللجنة بأن يستمر التعاون فيما بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، وشجعت المجلس على تعزيز ذلك التعاون من خلال زيادة وتيرة مشاركة وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية في اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٠٨ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الخامسة، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الوثيقة E/AC.51/2011/4).

١٠٩ - وعرض مدير مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا هذا التقرير، ثم ردّ على الأسئلة والتعليقات التي أُثِّرت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١١٠ - أعرب عن الدعم والارتياح بصورة عامة لعمل المكتب، وخصوصاً دوره الهام في التنسيق. وأكدت الوفود على ضرورة تعزيز الدعم ضمن المجموعة المواضيعية للهياكل الأساسية، وبخاصة في مجالات الطاقة والمياه والنقل والصرف الصحي. وفي هذا الصدد، اعترفت الوفود بأعمال اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى المعنية بالمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية، التي تسعى إلى مواصلة تعزيز إنشاء الهياكل الأساسية في القارة الأفريقية. كما شددت الوفود على ضرورة تحسين شبكة النقل بالطرق والسكك الحديدية، لا سيما من أجل دعم الجهود التي تبذلها اللجان الاقتصادية الإقليمية لتحقيق التكامل الإقليمي بتشجيع مشاريع البنية التحتية الإقليمية. ولاحظت أغلبية الوفود أن الاستثمار في البنية التحتية من شأنه أن يجلب فوائد متعددة للقارة الأفريقية.

١١١ - وفي ما يتعلق بالإدارة الرشيدة، أعربت الوفود عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعاونيه مع أفريقيا من أجل مواصلة تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. واعترفت الوفود أيضاً بالأعمال التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل إسماع صوت المرأة

بقدر أكبر في الإدارة الرشيدة وفي العمليات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ذكرت الوفود أن الاستثمار في التعليم العالي عنصر أساسي في تسهيل تمكين المرأة، وحثت بالتالي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين، على مواصلة معالجة هذه المسألة باعتبارها من الأولويات.

١١٢ - وفي مجال السلام والأمن، رحبت الوفود بإنشاء مكتب للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وشددت على ضرورة تعزيز هذا المكتب لتمكينه من الاضطلاع بولايته بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية. وأثنت الوفود أيضا على التعاون القائم بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال حماية النساء والأطفال في حالات النزاعات المسلحة. وشددت الوفود كذلك على الحاجة إلى تحسين الروابط المتنامية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن تأييدها المستمر لفريق تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في ميدان حفظ السلام التابع لإدارة عمليات حفظ السلام في ما يقدمه للاتحاد الأفريقي من دعم على بناء القدرات في مجال عمليات حفظ السلام في القارة.

١١٣ - وفي ما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، رحبت الوفود بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذه المجالات، ولا سيما تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. ورحبت أيضا بالتقدم المحرز في وضع برنامج شامل ومتكامل لبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على تحقيق الأمن الغذائي. واعترفت الوفود أيضا بأهمية الروابط بين التجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا في تعزيز الإنتاجية الزراعية.

١١٤ - وفي ما يتعلق بالصناعة والتجارة وولوج الأسواق، شددت الوفود على أن تيسير التجارة هو من المكونات الرئيسية لتنمية الاقتصادات الأفريقية. وفي هذا الصدد، أشادت الوفود بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وبالأخص الأعمال الجيدة التي تقوم بها المؤسسات الرئيسية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية لتسهيل التجارة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أعربت الوفود عن رأي مفاده أن تيسير التجارة مرتبط بتحسّن تطوير البنية التحتية الإقليمية. ورحبت الوفود أيضا بالإطار المتكامل المعزّز لتزويد أقل البلدان نموا بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

١١٥ - وفي ما يتعلق بالبيئة والسكان والتحضر، اعترفت الوفود بأنّ تغيّر المناخ له أضراره المتلاحقة على القارة. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أهمية التوصل إلى موقف أفريقي مشترك بشأن تغير المناخ، وخاصة في التحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبخصوص التنمية الاجتماعية والبشرية، أحاطت الوفود علما بالمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل وضع خلاصة وافية بالالتزامات القارية والعالمية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأشارت إلى أنّها بمثابة نهج شديد التركيز في التصدي لمشكلة صحية خطيرة تواجه أفريقيا. وفي ما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا، شددت الوفود على أهمية بناء القدرات من خلال تدريب المعلمين في مجال العلوم والهندسة والتكنولوجيا. كما دعت الوفود أيضا إلى استخدام مؤسسات التعلم عن بعد لتسهيل تدريب المعلمين المحليين في القارة.

١١٦ - وفي ما يتعلق بالاتصال والدعوة والتوعية، اعترفت الوفود اعترافا كاملا بضرورة الدعوة للتوعية بأعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها على كل من المستوى العالمي والقاري والإقليمي والوطني. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أهمية توافق فال الذي يهدف إلى تسهيل وجود قناة اتصال مفتوحة ونشطة لزيادة تعزيز الدعم المقدم للقارة ولبرنامج الشراكة الجديدة التابع لها.

١١٧ - وأشارت الوفود إلى أنّ المسؤولية عن تحقيق الهدف الأساسي للدعوة موكولة إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ولكن نظرا لعدم تعيين وكيل للأمين العام معني بهذا العمل، تم دمج ولاية المكتب مع الولايات الخاصة بالبلدان الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية. وقالت الوفود بأنّ هذا الترتيب ما زال يشكل مصدر قلق بالنسبة لها.

١١٨ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية على الدول النامية عامة وعلى تنمية أفريقيا خاصة. وفي هذا الصدد، ينبغي صوغ استجابات مناسبة لتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي وضمان إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

١١٩ - واعترفت الوفود أيضا بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب في تعزيز خطة أفريقيا الإنمائية، وشددت على جوانب التعاون بين بلدان الجنوب التي تكمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

١٢٠ - وعلاوة على ذلك، أشارت بعض الوفود إلى الفقرة ١٠٣ من تقرير الأمين العام، وأعربت عن قلقها إزاء دعوة كيانات الأمم المتحدة لمواءمة خططها وبرامجها ودورات ميزانياتها مع المجموعات التسع من أجل تيسير أنشطة التخطيط والبرمجة المشتركة ضمن آلية التنسيق الإقليمي.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢١ - رحّبت اللجنة بالتقرير السنوي للأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2011/4)، وأوصت الجمعية العامة بإقرار الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات ٩٩ إلى ١٠٥ من التقرير.

١٢٢ - طلبت اللجنة، وهي توصي الجمعية العامة بإقرار التوصية الواردة في الفقرة ١٠٣ من التقرير، بأن تعيد الجمعية تأكيد دورات الميزانية السائدة وفق ما نصت عليه القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية. كما أوصت اللجنة بضرورة إيلاء النظر في دورات الميزانيات المعتمدة من قبل مجالس إدارة المنظمات التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة.

١٢٣ - سلّمت اللجنة بأن تقرير الأمين العام عن دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبأن التقرير الأخير (E/AC.51/2011/4) يستجيب بشكل أفضل للدعوات التي وُجّهت سابقاً من أجل الإبلاغ عن إجراءات ونتائج ملموسة في ما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لمشاريع الشراكة الجديدة في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، مع التأكيد في ما يتعلق بالموارد المحشودة على ضرورة أن تعزّز التقارير المقبلة مزيد التركيز على الأثر المترتب، سواء من حيث الكمية أو النوعية، عن الأنشطة التي تنفذها الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة.

١٢٤ - أخذت اللجنة علماً بما قرّره الزعماء الأفارقة في عام ٢٠٠١، على أساس رؤية أفريقية موحدة واقتناع راسخ ومشترك، بأن عليهم واجباً ملحاً للقضاء على الفقر ووضع بلدانهم على طريق النمو المطرد والتنمية المستدامة، والشروع في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض الاجتماعي في أفريقيا، وأوصت بأن تغتنم منظومة الأمم المتحدة مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لهذا البرنامج لتعيد التزامها بالشراكة عبر آلية للرصد قائمة على الآليات السائدة، وذلك من أجل متابعة جميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا وإجراء تقييم منتظم لأثر دعمها المقدم لبرنامج الشراكة

الجديدة بغية تكوين فكرة أفضل عن الثغرات التي يتعين سدها وعن التقدم الذي يمكن الاستفادة منه.

١٢٥ - لاحظت اللجنة أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى تجديد التزامها بالعمل مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عبر ترشيد نظام قائم على النتائج في رصد وتقييم أثر ما تقدمه من دعم لتنفيذ البرنامج. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة مجدداً على ضرورة تحسين التنسيق الشامل لجميع البرامج والمشاريع الإنمائية في أفريقيا.

١٢٦ - أوصت اللجنة بأن تواصل منظومة الأمم المتحدة تشجيع إحلال المزيد من التماسك في أعمالها الداعمة للشراكة الجديدة، وذلك على أساس المجموعات المتفق عليها في آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، وأهابت بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تمويل البرامج والمشاريع وتعبئة الموارد وتقديم المساعدات الإنسانية.

١٢٧ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتشجيع إقامة أوجه تآزر بين كيانات الأمم المتحدة التي تشارك في نظام المجموعات، وذلك من أجل القضاء على الازدواجية في العمل وعدم الكفاءة في استخدام الموارد.

١٢٨ - أوصت اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين آليات الرصد والتقييم من أجل ضمان أن تنطوي خطط عمل المجموعات والمجموعات الفرعية بالكامل على أهداف محددة سلفاً وإنجازات متوقعة ومؤشرات إنجاز.

١٢٩ - أوصت اللجنة بأن تنسق منظومة الأمم المتحدة عن كثب مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، باعتبارها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من الهياكل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل زيادة تعزيز تنفيذ خطة العمل الأفريقية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة.

١٣٠ - رحبت اللجنة بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لعمل اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى المعنية بالمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية، التي كانت تهدف إلى تشجيع إنشاء الهياكل الأساسية الإقليمية عبر التعبئة السياسية. وسلّمت اللجنة بأن إجراء التنسيق والدعم التقنيين لهذه المبادرة، بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يكتسي أهمية باعتبار ما للبيئة التحتية من أهمية حاسمة في النهوض بخطة أفريقيا لتحقيق التكامل الإقليمي.

١٣١ - كرّرت اللجنة التأكيد على أنّ الهدف الرئيسي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا هو تعزيز الدعوة والدعم للشراكة الجديدة على كل من المستوى الدولي والقاري والإقليمي. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أنّ هذا المكتب الذي يكتسي أهمية بالغة لا تزال قيادته دون مستوى رتبة وكيل الأمين العام التي تصدر بموجب ولاية تشريعية. وأشارت اللجنة مرة أخرى إلى قرارَي الجمعية العامة ٧/٥٧ و ٣٠٠/٥٧ اللذين أنشئ بموجبهما مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأيضا إلى توصيات لجنة البرامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي أقرتها الجمعية العامة لاحقا في قراراتها ٢٣٦/٦٢ و ٢٦٠/٦٣ و ٢٤٣/٦٤ و ٢٤٤/٦٥ وما تضمنته من مقررات، والتي تحث الأمين العام على ملء الوظيفة الشاغرة لوكيل الأمين العام المسؤول عن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

١٣٢ - أشارت اللجنة إلى الإعلان السياسي المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، الذي اعتمده بتوافق الآراء مؤتمر للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكرّرت مرة أخرى التأكيد على أنّ مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يحتاج في جهوده من أجل النهوض ببرنامج عمل أفريقيا وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى السير على نهج المبادئ التي يقوم عليها التعاون بين بلدان الجنوب، مع مراعاة أنّ التعاون بين بلدان الجنوب لا يحل محل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب ولكنه يكمله.

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة

١٣٣ - عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، تقدم اللجنة إلى كل من المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين مشفوعاً بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

١٣٤ - وفي المقرر ١٦٣/١٩٨٣، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن يحدث فيها ازدواج في إعداد الوثائق و/أو قد تتوافر فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع متشابهة أو ذات صلة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

١٣٥ - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة. وقد أُعدَّ المشروع على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيُستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدتها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
 - ٣ - المسائل البرنامجية:
- (أ) أداء البرامج؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

(ب) تخطيط البرامج؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥:
الجزء الأول، موجز الخطة، والجزء الثاني، الخطة البرنامجية لفترة السنتين
(قرارات الجمعية العامة ٥٩/٢٧٥، و ٦٢/٢٢٤، و ٦٥/٢٤٤)

(ج) التقييم.

الوثائق

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها
لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والأربعين بشأن تقييم مواضيع
هيئات الأمم المتحدة التنسيقية: تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها
لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والأربعين بشأن تقييم مواضيع
الدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات: تقرير مكتب خدمات
الرقابة الداخلية

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها
لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والأربعين بشأن تقييم الدعم الذي
تقدمه الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية
والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا: تقرير مكتب خدمات الرقابة
الداخلية

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة
الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠١١/٢٠١٢

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: تقرير الأمين العام (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٥)

- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والخمسين.

جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛
 - (ب) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين .
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين.

المرفق الثاني

الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية والخمسين

- A/66/82 تقرير الأمين العام: التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (قرارات الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٢٩/٦٤)
- A/65/6/Rev.1 الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
- A/66/6 (Sect. 3) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣: الشؤون السياسية
- A/66/6 (Sect. 15) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣: المستوطنات البشرية
- A/66/6 (Sect. 17) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣: هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- A/66/6 (Sect. 22) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
- A/66/71 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات (قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٢)
- E/2011/104 التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠))
- E/AC.51/2011/1 جدول الأعمال المؤقت المشروع للجنة البرنامج والتنسيق
- E/AC.51/2011/2 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٤)
- E/AC.51/2011/3 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني (قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٣)

E/AC.51/2011/4 تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

Rev.1 و E/AC.51/2011/L.1 مذكرة من الأمانة العامة: حالة الوثائق

E/AC.51/2011/L.2 مذكرة من الأمانة العامة: تقارير وحدة التفتيش المشتركة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩)

E/AC.51/2011/L.3 مذكرة من الأمانة العامة: جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الثانية والخمسين للجنة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧))

Add.1-6 و E/AC.51/2011/L.4 مشروع تقرير اللجنة

E/AC.51/2011/INF/1 قائمة الوفود

